

الميزانية والقبضة المحكمة

بيان صحفي 3.11.2010

قدم مركز أدفا إلى الكنيست اليوم ملاحظاته حول ميزانية الدولة للسنتين 2011-2012. فيما يلي بعض النقاط البارزة:

- يقال عن أن الميزانية الحالية تتميز بأمرين جديدين، كونها تمتد على سنتين اثنتين، واحتوائها قاعدة مالية جديدة، لكن لا يمكن تسميته تجديدا حقيقيا، فالأمر لا يعدو كونه وسيلة جديدة لتنفيذ سياسة ميزانية تضيقية عانينا منها سنوات طويلة. فأن وضع الميزانية لعامين اثنين يتيح للحكومة منذ الآن تحديد سقف النفقات للعام 2012، أما القاعدة المالية الجديدة فتعقب حدوث نمو حقيقي لميزانيات الأعوام القادمة.
- يمسّ تطبيق سياسة تقليص الميزانيات بمبدأ التكافؤ، فهو يتعرّض في المقام الأول للخدمات الاجتماعية. على سبيل المثال، بلغ الإنفاق الاجتماعي للفرد في العام 2001 - 12,162 ش.ج، وسوف يصل هذا الإنفاق في العام 2011 - 11,932 ش.ج.
- لم يتعرّض أصحاب الدخل المرتفع للخسارة حتى اليوم، ولا يشكل تقليص الميزانية أي تهديد لهم في الأجل القريب. فيفضل تخفيض الضرائب في الفترة 2003-2010، الذي كلف خزينة وزارة المالية حوالي 46 مليار ش.ج، ويفضل الحملة الاستكمالية التي أقرتها الوزارة للفترة 2011-2016، لن يستفيد من هذه المزايا سوى أصحاب الأجر الذي يتجاوز الأجر المتوسط.
- ميزانية وزارة الدفاع بقيت هي الأخرى في منأى عن سياسة التقليص في الميزانية، علماً أن ما أنفقه جهاز الأمن في معظم سنيّ العقد الأخير كان أكبر مما حدّد له في الميزانية الأصلية. فبين عامي 2001 و-2009 تجاوز إنفاق هذا الجهاز حدود الميزانيات المرصودة له بواقع 58.2 مليار ش.ج.
- لن يتحقّق عودة موازنة ساعات الملاك - وهي الموازنة التي تموّل ساعات التدريس في المدارس الابتدائية والثانوية - إلى مستواها للعام 2001 إلا في 2012، علماً أن مجمل الخسارة في ساعات الملاك التي تكبّدها الطلاب في العقد الأخير بلغ 10.8 مليار ش.ج.
- تتفاخر الحكومة بإقرارها علاوة بواقع 7.5 مليار ش.ج لجهاز التعليم العالي تنوزع على الأعوام الستة القريبة. لكن في واقع الأمر، ما تفعله الحكومة ليس إلا إعادة للمبالغ التي قلّصت في السنوات العشر الأخيرة. فقد خسر جهاز التعليم العالي في الفترة ما بين 2001 و-2010 مبلغاً تراكمياً بقدر 7.5 مليار ش.ج (بحساب للفرد الواحد).
- تقود الموازنة المقترحة إلى تعميق الفجوات الاجتماعية في المجال الصحي، فمشروع الميزانية لا يستحدث على نحو كامل ميزانية السلة الصحية، وبذلك فسبواصل المرضى دفع المزيد، وسيزداد العبء الملقى قبل كل شيء على كاهل أصحاب الدخل المتدني.
- المخصصات التي تمنحها مؤسسة التأمين الوطني، بعد ما شهدته من تقليص في بداية العشرية، عاجزة عن تقليص حدة الفقر: ففي العام 2002 نجحت المخصصات في تقليص الفقر بنسبة 57.2%، لكنها لم تحقق في هذا المجال سوى 46.7% فقط في العام 2008.

يمكن الاطلاع على النص الكامل في <http://www.adva.org/default.asp?pageid=1001&itmid=617> للاستزادة: مركز أدفا، 03-5608871